تقرير

تقرير مركز «مساواة»* عن نتائج الانتخابات بين العرب في اسرائيل

تظهر نتائج الانتخابات العامة في اسرائيل لسنة ٢٠٠٣ ان قائمتي التجمع الوطني والجبهة الديمقراطية قد حققا مزيداً من القوة في القطاع العربي، فيما تراجع عضو الكنيست هاشم محاميد والقائمة العربية الموحدة.

الكنيست السادسة عشرة ضمت عشرة مقاعد فقط تمثل الجالية العربية، بعد ان كانت اربعة عشر مقعداً في الكنيست السابقة (انظر الجدول رقم ١). وصلت نسبة المقترعين العرب الى ٦٤٪، اما في العام ١٩٩٩، فان قرابة ٧٥٪ من العرب ادلوا بأصواتهم، وفي الانتخابات لاختيار رئيس الوزراء سنة ٢٠٠١، وصلت المشاركة العربية الى ١٨٪ فقط (انظر الرسم البياني رقم ١).

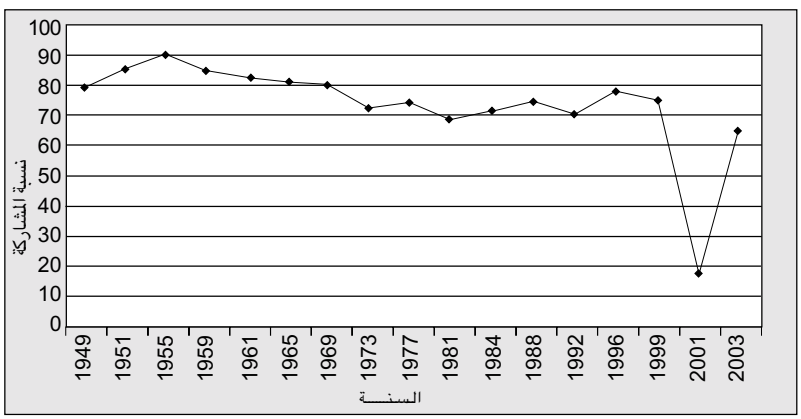

رسم بياني ١: المشاركات العربية في الانتخابات العامة ١٩٤٩ – ٢٠٠٣

* مؤسسة أهلية عربية في اسرائيل تعنى بقضايا المساواة.

الجدول رقم ١: عدد اعضاء الكنيست الممثلين للجالية العربية		
الحزب	١٩٩٩	٢٠٠٣
الجبهة	٣	٣
القائمة العربية الموحدة	٥	٢
التجمع	٢	٣
العمل	٢	٠
ميرتس	١	٠
الليكود	١	٢
القائمة الوطنية التقدمية الموحدة	٠ ق ع م / انسحاب	٠ (٢٠,٥٧١) صوتاً
«دعم»	٠ ٢,١٥١ صوتاً	٠ لم تحصل على الحد الأدنى

وكانت أدنى نسبة للاشتراك في التصويت لهذه الانتخابات في القرى غير المعترف بها في النقب. وقد قدم مركز مساواة تقريراً للجنة الانتخابات المركزية بان عشرة مواقع انتخابية عربية في النقب سجلت نسبة صفر٪ من المشاركة، ولم يكن لها مراكز انتخابية، وما زال المركز ينتظر اجابة من لجنة الانتخابات بهذا الخصوص.

لقد شعر الآلاف من المواطنين العرب بخيبة الامل لغياب اصواتهم في القائمة الوطنية التقدمية الموحدة التي حصلت على أقل من ١,٥٪ من الاصوات الضرورية للحصول على مقعد في الكنيست، وقد فقد اعضاء الكنيست التالية اسماؤهم مقاعدهم البرلمانية: توفيق الخطيب (القائمة العربية الموحدة) ومحمد كنعان (القائمة العربية الموحدة) وصالح طريف (حزب العمل) وحسنية جبارة (ميرتس)، اما التالية اسماؤهم فقد تم انتخابهم حديثاً لتمثيل العرب في الكنيست: جمال زحالقة (البلد) واصل طه (البلد)، مجلي وهبة (الليكود).

توجهات التصويت لدى المواطنين العرب

كما نرى في الجدول رقم (٢) فان التصويت العربي دعم الاحزاب الصهيونية تاريخياً وبشكل كبير، خاصة في الاحزاب اليسارية، ومنذ ١٩٤٨، فان الاغلبية الساحقة من الاصوات العربية ذهبت لمصلحة الاحزاب الصهيونية، في العام ١٩٩٢، حصلت الاحزاب الصهيونية على قرابة ٦٠٪ من الاصوات العربية.

وحصل التحول فقط في العام ١٩٩٦ حين حصلت الاحزاب العربية على ما يزيد عن ٦٠٪ من الأصوات العربية، وازدادت هذه النسبة لتصل الى ٧٠٪ العام ١٩٩٩، ان تاريخاً من التنكر للوعود من قبل القادة الصهاينة اضافة الى دعمهم للتشريعات القائمة على التمييز، قد دكّ اسفيناً بين المواطنين العرب والسياسة الصهيونية.. ربما تم توجيه الضربة النهائية للمصوتين العرب بعد انتخابات ١٩٩٩.

لقد انسحب عزمي بشارة (التجمع الوطني الديمقراطي) من السباق على منصب رئيس الوزراء، ودعى هو وقادة آخرون للأحزاب السياسية، انصارهم للتصويت لصالح ايهود باراك (اسرائيل واحدة- حزب العمل). نتيجة لذلك، ذهب ٤٠٠,٠٠٠ من الاصوات العربية الى باراك الذي فاز بـــ ٣٥٠,٠٠٠ من الاصوات، مع ذلك، وحين شكل باراك حكومته الائتلافية فضل ادخال أحزاب مثل شاس (المتدينين الأصوليون) التي عارضته في الانتخابات بدلاً من ضم الاحزاب العربية – وكان في ذلك خيانة سياسية من وجهة نظر الاقلية العربية.

وكانت المقاطعة لحملة الانتخابات للعام ٢٠٠١، والتي عبرت عن الاستياء الشديد من عدم وفاء رئيس الوزراء باراك بعهوده، عملاً جماعياً للآقلية العربية نظمته معظم الاحزاب العربية. ورغم ان الترويج لمقاطعة الانتخابات في اسرائيل هو امر غير قانوني من الناحية الرسمية، فان المنظمين (للمقاطعة) تقدموا بقليل من المعارضة الرسمية، وكانت النتيجة ١٨٪ فقط من التصويت وسط الجماهير العربية وهي اقل حصيلة على الاطلاق في تاريخ اسرائيل. كذلك فان نتيجة هذه السنة (٦٢,٨٪) هي منخفضة تاريخياً.

جمال زحالقة...
وجه عربي جديد

..وواصل طه

لقد دعى ابناء البلد لمقاطعة الانتخابات لسنة ٢٠٠٣ تحت التوكيد بأن الاجراءات غير الشرعية للأغلبية اليهودية لم تقدم اية مصداقية للصوت العربي، وعليه فان المشاركة في المؤسسة السياسية الصهيونية غير مجدية. وفي يوم الانتخابات نظم ابناء البلد مظاهرة لمقاطعة الانتخابات في شمال البلاد وتم اعتقال العديد من المنظمين.

وقد لوحظت التوجهات اعلاه في الدراسات المسحيّة لسنة ٢٠٠٢ التي أجراها معهد جفعات حبيبا، وهو معهد لدراسات السلام. فقبل الاعلان عن الانتخابات المبكرة، عبّر ٤٧,٨٪ من العرب الذين تم استفتاؤهم عن نيتهم الذهاب الى صناديق الاقتراع. وبعد الاعلان عن الانتخابات المبكرة، ارتفعت النسبة الى ٥٤,٦٪، اثناء طيلة الوقت الذي تم فيه اجراء الاستفتاء، صرح ٣٠٪ من المشاركين انهم لن يقوموا بعملية التصويت. هذه النتائج كما يقدمها معهد جفعات حبيبا، اشارت الى «التوجه المتواصل والمستمر في فقدان الثقة بالنظام الديمقراطي الاسرائيلي، والشعور بان العرب ليس لهم القدرة على التأثير فيه»، اشارة الى دراسة مسحية تم اجراؤها العام ٢٠٠١، اظهرت ان ٨٣٪ من العرب يتقاسمون هذه المشاعر.

التغيب عن الانتخابات العام ٢٠٠٣ له مغزى بشكل خاص فيما يتعلق بمشاعر الجالية العربية نحو حكومة شارون. الدراسة المسحية ذاتها اظهرت ان ٧٨,٤٪ من المجيبين على الاسئلة في الاستفتاء قيموا اداء حكومة شارون نحو المواطنين العرب على انها سيئة، او سيئة جداً بنسبة ١٦,٤٪، وعادلة بنسبة ٤,٣٪ وممتازة بنسبة ٠,٩٪ فقط. اذاً، لماذا لم يعبر المصوتون العرب عن استيائهم من خلال التصويت لاحزاب اخرى؟

قد تكمن الاجابة في رأي المواطنين العرب بقيادتهم السياسية في الكنيست، فقد قال ٢٠٪ من المجيبين على الاستفتاء الذي قام به معهد جفعات حبيبا بان اعضاء الكنيست العرب يرعون مصالحهم. وقال نصفهم

الجدول رقم ٢: افضليات التصويت لدى المواطنين العرب في الانتخابات البرلمانية

الحزب	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣
التجمع	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	١٦,٨٠٪	٢١,٤٪
الجبهة	٢٣,٢٠٪	٣٧,٠٠٪*	٢١,٢٩٪	٢٨,٨٪
العمل	٢٠,٣٠٪	١٦,٦٠٪	٧,٤٣٪	٦,٣٪
الليكود	١٩,٣٠٪	٥,٢٠٪	٤,٨٤٪	٢,٣٪
ميرتس	٩,٧٠٪	١٠,٥٠٪	٥,٠٢٪	٤,٢٪
القائمة العربية الموحدة	١٥,٢٠٪	٢٥,٤٠٪**	٣٠,٥٥٪	١٨,٦٪
القائمة الوطنية التقدمية الموحدة			خاضت الانتخابات مع ق ع م	٧,٠٪
اخرى ***	١٢,٣٠٪	٥,٣٠٪	١٤,٠٧٪	٨,٤٪
نسبة المشاركة	٦٩,٧٪	٧٧,٠٪	٧٥,٠٪	٦٤,٠٪

*بما فيها «التجمع».
** بما فيها الحركة الإسلامية.
*** بما فيها «دعم» و«شاس» و«اسرائيل بعلياه»

الجدول رقم ٢/أ: أفضليات التصويت بين المواطنين العرب في انتخابات ٢٠٠٣			
يسرائيل بعليا	٠,٤٪	الجبهة الديمقراطية	٢٨,٨٪
القائمة العربية الموحدة	١٥,٦٪	الاتحاد القومي	٠,٤٪
قائمة التجمع	٢١,٤٪	شاس	٢,٤٪
حيروت	٠,١٪	ميرتس	٤,٢٪
عام احاد	٥,٠٪	حزب العمل	٨,٣٪
التحالف القومي التقدمي	٧,٠٪	حزب الليكود	٢,٣٪

تقريباً (٤٧,٥٪) بان (أعضاء الكنيست العرب) يعالجون قضايا المواطنين العرب على مستوى مناسب، فيما قال ٣٢٪ بانهم لا يفعلون ذلك اطلاقاً. علاوة على ذلك، ربع المجيبين تقريباً يعتبرون اَعضاء الكنيست العرب «الجسم الذي يعبر عن مصالحهم في دولة اسرائيل».

اخيراً، فان نتائج الانتخابات تكشف عن الميول الايديولوجية داخل القطاع العربي. ففي انتخابات ١٩٩٩، تنافست ثلاثة احزاب على المقاعد، منذ ذلك الوقت، تزايد عدد الاحزاب العربية الى سبعة، وتشير نتائج انتخابات ٢٠٠٣ الى ان الاحزاب التي انفصلت عن الاحزاب الرئيسية الثلاثة لم تستطع الحصول على ما يكفي من الاصوات للحصول على مقاعد في الكنيست الجديدة. ثمة اربع ايديولوجيات خاضت الانتخابات للكنيست السادسة عشرة بين العرب: الشيوعيون/ الاشتراكيون (الجبهة)، التيار القومي (البلد) والتيار الاسلامي (القائمة العربية الموحدة).

التمييز في التشريعات

رغم ان اعلان الاستقلال الاسرائيلي دعا المواطنين العرب في اسرائيل «المشاركة في بناء الدولة على قاعدة المساواة التامة بين المواطنين» فان مثل هذه الدولة لم تقم بعد!

يتم التمييز ضد المواطنين العرب في سمات مفتاحية من القانون الاسرائيلي بما في ذلك «قانون العودة» الذي يسمح لليهود فقط ان يصبحوا مواطنين، وينزع الشرعية عن غالبية العائلات الفلسطينية التي طردت من اسرائيل سنة ١٩٤٨، وتمنعهم من العودة، ورغم ادعاء اسرائيل بالتعددية الدينية والتسامح فان اقامة الشعائر الدينية غير اليهودية والممارسات الثقافية يتم تهميشها في المجتمع الاسرائيلي.

العطل اليهودية هي فقط العطل الرسمية للدولة، ولم تتم حماية الاماكن المقدسة غير اليهودية حسب القانون كما هو الحال بالنسبة للمواقع اليهودية، وقد تم تخصيص نسبة قليلة جداً من موازنة وزارة الشؤون الدينية للمؤسسات الدينية غير اليهودية (٢٪ فقط سنة ١٩٩٨)، اما القوانين الاساسية الاحد عشر لاسرائيل فلم تضم (حتى اليوم) قانوناً يمنع التمييز المرتكز على الدين او الاصل الاثني.

وقد قررت الكنيست الخامسة عشرة القوانين الاساسية التالية سنة ٢٠٠٢، بما يقلص حرية التعبير والتنظيم السياسي لدى الجالية العربية.

(١) قانون الاحزاب السياسية (١٩٩٢) (التعديل ١٢) ٢٠٠٢. المادة ٥ من هذا القانون تحت عنوان «تحديدات تسجيل الاحزاب السياسية» ويضم هذا القانون مجموعة من التحديدات الايديولوجية على تسجيل الحقوق للأحزاب السياسية، بما يشبه القسم ٧ (أ) من القانون الاساسي: الكنيست.

التعديل الجديد على المادة ٥ يضيف ما يلي: الحزب السياسي الذي يرغب في خوض الانتخابات للكنيست لن يتم تسجيله اذا دعم في اهدافه او افعاله، مباشرة او غير مباشرة «الصراع المسلح لدولة معادية او لتنظيم ارهابي ضد دولة اسرائيل».

(٢) القانون الاساسي: الكنيست (١٩٥٨) (التعديل ٣٥)، ٢٠٠٢، القسم ٧ (أ) اضيف سنة ١٩٨٥: «منع المشاركة في الانتخابات» يضع القانون عدة تحديدات ايديولوجية على قدرة الاحزاب السياسية خوض الانتخابات للكنيست. وفي سنة ٢٠٠٢ ادخلت الكنيست عدة تعديلات على القسم ٧ (أ) وعلّ أهم التغييرات على القانون هي: (١) التعديلات تنطبق ليس على القوائم الانتخابية فقط وانما على الافراد المرشحين (وهذا خاضع لقرار قضائي لدى المحكمة العليا)؛ و(٢) «ان دعم الصراع المسلح لدولة معادية او تنظيم ارهابي» قد أُضيف الى قائمة الممنوعات.

(٣) قانون الانتخابات (١٩٦٩) (التعديل ٤٦)، ٢٠٠٢ التعديل الجديد على القسم ٥٧ من قانون الانتخابات ينص ان على المرشح الذي يرغب في

خوض الانتخابات للكنيست ان يصرح بما يلي: «اتعهد بالولاء لدولة اسرائيل والامتناع عن أي فعل من شأنه التناقض مع القسم ٧(أ) من القانون الاساسي: «الكنيست».

الهدف الرئيسي من هذا التعديل هو وضع تعليمات تكميلية لتطبيق القسم ٧(أ) من القانون الاساسي: الكنيست.

(٤) قانون جزائي: المادة ١٤٤د٢- التحريض على العنصرية، العنف والارهاب (التعديل ٦٦)، ٢٠٠٢، في الخامس عشر من ايار ٢٠٠٢، مررت الكنيست تعديلاً على المادة ١٤٤ من القانون الجزائي. القانون الجديد يمنع تعميم «الدعوة من اجل العنف او الارهاب» او دعم مثل هذا العمل، ويتم الحكم على اي شخص مذنب ضمن هذه المخالفة حتى خمس سنوات من السجن. القانون الجديد يجرم ايضاً امتلاك مطبوعة «تحرض على العنف او الارهاب» العقوبة في هذه الحالة قد تصل الى السجن مدة سنة.

(٥) قانون الحصانة لاعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم (١٩٥١) (التعديل ٢٩)، ٢٠٠٢: في الثاني والعشرين من تموز ٢٠٠٢ مررت الكنيست تعديلاً على هذا القانون لازالة اي شك حول التعبير عن الرأي او التصرفات التي يقوم بها اعضاء الكنيست والتي تعتبر رسمياً كجزء من واجباتهم.

التعديل الجديد يضيف الى القانون القائم ان اي تصريح او فعل «يدعم الصراع المسلح ضد دولة اسرائيل. لا يعتبر جزءاً رسمياً من واجبات عضو الكنيست، التصريحات او الافعال التي تقع خارج نطاق واجبات عضو الكنيست لا يتم حمايتها بموجب الحصانة البرلمانية، ويجوز متابعتها قضائياً.

ان التغييرات في قانون الاحزاب منعتها من التعبير عن دعمها للمقاومة ضد الاحتلال. واحتلال المناطق الفلسطينية هو قضية يومية في السياسة الاسرائيلية يصدر عنها مجموعة من الاراء، ومع ذلك فالاحزاب العربية والسياسيون العرب فقط تعرضوا لمحاكمات بسبب التعبير عن عواطفهم ضد الاحتلال.

وقد استغلت اللجنة المركزية للانتخابات هذه القوانين لتجريد التحالف الوطني الديمقراطي برئاسة عضو الكنيست عزمي بشارة من الاهلية لانتخابات ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣. كذلك تم تجريد الدكتور احمد الطيبي من الاهلية للانتخابات، وقد نجح الجهد اولياً بقرار رئيس اللجنة المركزية للانتخابات، الا ان قاضي المحكمة العليا ميشال حيشن قال انه لا يوجد دليل يبرر التجريد من الاهلية. وبعد أن استمعت المحكمة العليا الى الجهتين وجدت ان اساس التجريد من الاهلية غير قائم، ولذلك رفضت اقتراح اللجنة المركزية للانتخابات.

القطاع العربي البائس

الأقلية العربية في اسرائيل اقل الفئات الاجتماعية – الاقتصادية مرتبة في الدولة. ويعود هذا الوضع الكئيب بشكل اساسي الى نقص دعم الحكومة،

العرب: الأدنى مرتبة في اسرائيل

بما في ذلك فشل الحكومة في تطبيق خطط تطوير في العقد الماضي.

فعلى سبيل المثال، في العام ٢٠٠١، كانت النية من وراء «خطة الـ ٤ بلايين شيكل» مضاعفة تمويل القطاع العربي من ٤٪ الى ٥٪ (علماً بان السكان العرب يشكلون ٢٠٪ من العدد الكلي لسكان اسرائيل) في الواقع، فان نصف الموازنة المخصصة قد تناثرت، بما يعني ان الزيادة في الموازنة لم تكن موجودة اصلاً. في العام ٢٠٠٢، خصص ٦,٣٪ من الموازنة للمجالس المحلية العربية، وقد تم صرف ٨٠٪ تقريباً فقط، فيما رفع مركز مساواة شكوى ضد الحكومة من أجل بقية المخصصات.

لقد تم تخصيص ١٠٪ لكل القطاع العربي الذي يشكل ٢٠٪ من سكان اسرائيل في موازنة وزارة الرفاه الاجتماعي، وتقريباً ٧٪ من موازنة وزارة النقل، واقل من ٥٪ لقطاع الاسكان والبنية التحتية والتعليم في موازنة ٢٠٠١. ولم تحدث الاّ تغييرات في الحد الأدنى في السنتين الأخيرتين.

وكانت نتيجة اهمال الحكومة ١٤٪ من البطالة (بالمقارنة مع ٩٪ بشكل عام في اسرائيل) العام ٢٠٠٠، ومن بين كل البلدات في اسرائيل التي تبلغ فيها نسبة البطالة ما يزيد عن ١٠٪ العام ٢٠٠٠، فان ٧٨٪ من هذه البلدات هي عربية.

علاوة على ذلك، فان معدل فقر الاطفال العرب العام ٢٠٠٢، وصل الى قرابة ٥٠٪، وطبقاً لمعلومات عالم الاقتصاد من مركز المساواة، فان نقص

الحصص المقررة للطفل سوف يزيد من فقر الاطفال بشكل عام، وقد تصل تلك النسبة لدى الاطفال العرب الاسرائيليين حتى ٧٠٪.

ان الوضع السوسيو اقتصادي في الدولة مقسوم الى عشرة مستويات، والمستوى الاول هو الاقل فيما المستوى العاشر هو الأعلى. في العام ٢٠٠٢ ضم المستوى الاقل عشر سلطات محلية تسعٌ من بينها عربية؛ وضم المستوى الثالث ٢٩ سلطة محلية، ٢٣ من بينها عربية. وعموماً، فان ٨٤٪ من السلطات المحلية في المستويات الاجتماعية – الاقتصادية الاقل حظاً موجودة لدى العرب.

المستقبل

سوف تجدد الاقلية العربية في اسرائيل نضالها من اجل المساواة حين تبدأ الكنيست السادسة عشرة المنتخبة حديثاً جلساتها التشريعية. ان اعادة انتخاب رئيس الوزراء ارئيل شارون وتعزيز اليمين المناهض للعرب يقدم تحدياً هائلاً. ففي خطاب الانتصار في ختام الاستفتاء يوم ٢٨ كانون الثاني، قال رئيس الوزراء الذي اعيد انتخابه «ايها المواطنون في اسرائيل، لقد انتهت الحملة الانتخابية. وانتهى الجدل. الآن حان وقت العمل معاً. وها أنا أعلن انه بعد ان يعهد الرئيس لي بمهمة تشكيل الحكومة، سأطلب من كل الاحزاب الصهيونية الانضمام الى حكومة وحدة تكون واسعة قدر الامكان»، وفي ذلك حذف فظ للأحزاب العربية.

لقد تبوأ المواطنون العرب في اسرائيل أقل المراتب الاجتماعية – الاقتصادية في كافة تاريخ اسرائيل. وعدم المساواة ليست مفهوماً جديداً بالنسبة للسكان. مع ذلك، فان عدم المساواة بين العرب واليهود لا يمكن قبوله خاصة وان الدولة تملك ثروة هائلة، واقتصاداً عالي الدخل.

ان التشريع التمييزي ينتظر أجندة البرلمان. واذا تم تمريرها، فان القوانين الجديدة سوف تمكن الدولة من اعطاء الاراضي للاستخدام اليهودي فقط، وطرد القرى البدوية من اراضيها الزراعية، وانكار حق المواطنة على أزواج/ زوجات المواطنين العرب.

ولدى الاستجابة لهذه التحديات، فان مركز مساواة يتابع الاستراتيجيات التالية من اجل زيادة فرص المساواة بين المواطنين العرب واليهود:

* المناداة بادخال ثلاثة تشريعات منفصلة: (١) اعطاء حقوق جمعية للأقلية العربية، (٢) عدم قانونية ترانسفير المواطنين العرب (٣) عدم قانونية التمييز والعنصرية.

* خلق برنامج مرتكز على تقييمات الحاجات المجتمعية لتملأ فجوات التمويل الشعبي.

* تسهيل عملية الحوار العربي – اليهودي لتشجيع التفاهم ومنع الصراع المدني.

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

فرع فلسطين

Defence For Children International

Palestine Section

من أجل مستقبل مشرق لأطفال فلسطين

زوروا موقعنا

www.dci-pal.org

رام الله - هاتف: ٢٤٠٧٥٣٠ - ٠٢ فاكس: ٢٤٠٧٠١٨ -٠٢

E-mail: dcipal@palnet.com